

خلال حفل أقامته سفارة الجزائر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لاندلاع ثورة أول نوفمبر

الصانع : العلاقات الكويتية – الجزائرية مبنية على الاحترام المتبادل بين البلدين الشقيقين

■ عريف : نيل صاحب السمو اللقب الأممي شرف وفخر ليس للكويت فحسب بل للأمة العربية والإسلامية

ما نقش بذاكرة الشعب الجزائري أيام الثورة الجزائرية حين كانت شركة السينما الكويتية تستقطع مبلغاً من المال على كل تذكرة يتم بيعها للرواد ليذهب لمساعدة الثوار الجزائريين. وأكد وجود تقدم وتطور مستمرين بين البلدين على الصعيد الاقتصادي حيث وقع البلدان عدة اتفاقيات تعاون مشتركة تحفز النشاط الاقتصادي بين البلدين ومنها السماح بالاستثمار الكويتي في الجزائر وزيادة وفد من رجال الأعمال الجزائريين في ديسمبر المقبل.



عريف متحدثاً



الصانع يشارك السفير الجزائري لتطعيم كعكة الحفل

■ الكويت لطالما مدت يد العون والمساعدات خصوصاً للشعب الجزائري خلال ثورته

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أمس مشاركة وقوة العلاقات الكويتية – الجزائرية المبنية على الاحترام المتبادل بين البلدين الشقيقين والتي تتواصل بشكل مستمر على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية. وقال الصانع خلال حفل أقامته سفارة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 «إن الكويت لطالما مدت يد العون

■ شركة السينما الكويتية كانت تستقطع مبلغاً من المال على كل تذكرة لتذهب لمساعدة الثوار الجزائريين

■ البلدان وقعا عدة اتفاقيات تعاون مشتركة تحفز النشاط الاقتصادي بينهما



السفير السعودي حضر لتقديم التهاني



... والسفير المصري يقدم التهاني



رئيس مجلس الأمة النائب جاسم الخرافي يهنئ السفير الجزائري

استنكر تصريحات العبدالله ودعوته المواطنين لتقبل إجراءات تخفيض الدعم الدويسان : الشعب الكويتي يسألنا لماذا تنسأنا الحكومة في اليسر وتذكرنا في العسر؟

■ على الحكومة وقف الهدر في صرف المكافآت للقياديين والمبالغة في تكاليف المشاريع



فهد الدويسان

■ أستغرب توجه الحكومة مع أول أزمة مالية إلى مداخل ومقدرات المواطنين

استنكر النائب فيصل الدويسان تصريحات الوزير محمد العبدالله بشأن انخفاض أسعار النفط ودعوته المواطنين إلى تقبل إجراءات تخفيض الدعم والقبول بسياسة شد الحزام التي يبدو أن الحكومة تنوي تطبيقها على المواطنين. وشاء الدويسان لماذا لا نجد الحكومة تشرك المواطن إلا في ساعة العسر بينما عندما كانت الميزانية تنعم بالفوائض المالية لم نر أية خطوة لتحسين الوضع المعيشي للمواطن؟ مشيراً إلى أن الحكومة كانت دائماً تقف ضد أية زيادة مالية للمواطنين ولا تشر إلا بشق الأنفس وبعد استنفار جميع أدوات الضغط السياسي والشعبي واستغراب الدويسان توجه الحكومة مع أول أزمة مالية إلى مداخل ومقدرات المواطنين بينما من المفترض أن تبدأ الحكومة بتطبيق الترشيد على مصروفاتها قبل كل إجراء ووقف

سواء كانوا في الغربية أو تحت الاحتلال. وختم الدويسان تصريحه قائلاً نعم السكن وصلت إلى العظم ولكنها سكن الحكومة ومخبطها وتجاهلها لأسأل وآلم الشعب الكويتي.

البيتروال يتجاوز مئة دولار ؟ ولماذا لا يستفاد منها الآن بدلا من الذهاب الحكومة مباشرة إلى جيب المواطن . مذكراً بتجربة الغزو الغاشم عندما لم تكن هناك دولة ولا مؤسسات ومع ذلك ضمنت الدولة للمواطنين العيش الكريم

الهدر في صرف المكافآت للقياديين والمبالغة في تكاليف المشاريع. وقال الدويسان إن الشعب الكويتي يسألنا لماذا تنسأنا الحكومة في اليسر وتذكرنا في العسر. فابن ذهبت الفوائض المالية عندما كان سعر برميل

شدد على ضرورة أن تقدم وزارة التجارة تعديلاتها على قانون هيئة أسواق المال بأسرع وقت الحريس : لا أفهم ما الذي تنتظره الحكومة حتى تتخذ خطوات جادة لحماية سوق الأوراق المالية ؟

■ سكين انخفاض البورصة اخترقت عظم المواطن دون أن تحرك الحكومة ساكناً



مبارك الحريس

■ هناك من يستغل أي حدث سياسي أو اقتصادي لترويج صفار المستثمرين والاستيلاء على مدخراتهم

أكد النائب مبارك الحريس على أنه إن كان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله يقول عن انخفاض اسعار النفط بأن السكن قاربت العظم فإننا نقول إن سكن هبوط سوق الأوراق المالية اخترقت عظم المواطن دون أن تحرك الحكومة ساكناً مشدداً على ضرورة أن تقدم وزارة التجارة تعديلاتها على قانون هيئة أسواق المال بأسرع وقت وكأولوية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا مدخرات صفار المستثمرين في بورصة الكويت. وقال الحريس في تصريح صحافي حقيقه لا ألهم مالذي تنتظره الحكومة حتى تتخذ خطوات جادة لحماية سوق الكويت للأوراق المالية ومدخرات المواطنين من صفار المستثمرين التي تبذرت خلال فترة تداولات الشهر الماضي. واستغرب الحريس عدم تدخل المحافظة الوطنية والمؤسسات المالية الحكومية كهيئة العامة للاستثمار لدعم السوق من خلال المحافظة على اسعار الأسهم

من يستغل أي حدث سياسي أو الاقتصادي لترويج صفار المستثمرين والاستيلاء على مدخراتهم في ظل غياب البور الحكومية مبيناً أن تعديلات قانون هيئة أسواق المال والتي من شأنها تحسن أوضاع السوق لا تزال معلقة بين اللجنة المالية ووزارة التجارة المطالبة بتقديم تعديلات كأولوية حكومية لإنقاذ السوق الذي لا يمكن السكوت عن أوضاعه.

وأكد الحريس بأنه لا يمكن القبول بأي حال من الأحوال الحديث عن أن هبوط اسعار النفط هو السبب الرئيسي لهذا الانهيار الذي يشهده سوق الكويت للأوراق لافتاً إلى أنه سبق وأن بلغت اسعار برميل النفط الكويتي 36 دولار وكان حينها مؤشر سوق الكويت 12 ألف نقطة دون أي تأثير. وأوضح الحريس أن هناك

القيادية فيه مشابهاً أن لم يكن لهذه المؤسسات دور في هذا الوقت فمتى سيكون لها دور ؟ وتابع الحريس مشابهاً قائلاً هل تريد الحكومة فعلاً دعم سوق الكويت الرسمي أم لا ؟ خاصة وأن ما تراه إزاء ما يحدث في سوق الكويت للأوراق المالية يناقض تعهداتها وما أعلنته من التزامات ومبادئ بالاهتمام ودعم الاقتصاد الوطني.

الجيران يقترح منع من سب الصحابة من دخول البلاد عسكرياً يقترح قانوناً بمنح بدلات لأعضاء الهيئة التعليمية

تقدم عضو مجلس الأمة النائب عسكر العنزي اقتراح قانون في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



عسكر العنزي

تقدم عضو مجلس الأمة النائب عبدالرحمن الجبران اقتراحاً بمنح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



عبدالرحمن الجبران

لما لهم من طبيعة عمل خاصة الهاجري يقترح اعفاء الإطفائيين من نظام البصمة

يسري هذا النظام على الوظائف التي لا تقبل ظروفها أو طبيعة أعبائها تطبيقها عليها والتي يتم تحديثها بمعرفة الجهة الحكومية بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية). وكما نصت المادة (15) من ذات القرار على أن (تضع كل جهة من الجهات التي يتمتع لبعض الفئات فيها طبيعة خاصة ضوابط العمل الرسمي بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية) نص الاقتراح إعفاء الإطفائيين من إلزام حضورهم للعمل وأنصافهم منه عن طريق نظام البصمة

تقدم النائب ماضي العايد الهاجري باقتراح إلغاء نظام البصمة على الإطفائيين نظراً لطبيعة عملهم جاء فيه : بما كانت طبيعة عمل الإطفائيين ذات طبيعة خاصة وتستلزم منهم التحرك لتلبية الواجب المكلفين به في أي وقت دون أن يعلموا مسبقاً الوقت المحدد لانتهاهم من أداء هذا الواجب وبالرغم من ذلك فإنهم يكتفون بإثبات حضورهم وأنصافهم من العمل عن طريق البصمة وحيث أن المادة الرابعة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (41) لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي تنص على أن (لا



ماضي الهاجري